مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٨

الأربعاء، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد إلنيتسكي
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافريكا
	الصين	السيد تشينغ لي
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد طميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس: يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، يا سيادة الرئيس، وأعضاء فريقكم على كل العمل الشاق الذي قمتم به طوال هذا الشهر بفعالية ونجاح في توجيه أنشطة مجلس الأمن. إنني إذ أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، أود أن أركز على القضايا الأفريقية التي يتعين علينا معالجتها في ظل رئاستكم.

إن الإحاطة الإعلامية التي تلقاها المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.8022) من نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد عن زيارتها الأخيرة إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية برفقة وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن كانت على جانب كبير من الأهمية في توجيه الانتباه إلى محنة النساء والفتيات في حالات الصراع. إن تلك البعثة الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي كانت الأولى من نوعها، ساعدت أيضا على إبراز التعاون والشراكة بين المنظمتين في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. ونعتقد أنه ينبغي الترحيب بهذه الخطة والتشجيع عليها.

نعلّق أيضا أهمية على الإحاطة الشفوية التي تلقيناها في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ عن الأنشطة التي نفذت على مدى الشهرين الماضيين (انظر S/PV.8024) منذ اعتماد القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بغية تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ستشكل فجوة التمويل تحديا رئيسيا، لأنها تعرقل التشغيل الكامل للقوة المشتركة. ونعتقد أن ثمة حاجة ملحّة إلى تعبئة الدعم الدولي للقوة. ومن دون شك أنه لا يمكن التصدي بفعالية للتحديات المتشعبة التي تواجه منطقة الساحل إلا باتباع استراتيجية شاملة تضم الأمن والإدارة الحكومية، والتنمية، ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. لذلك، من المهم للغاية العمل على التنفيذ السريع والفعّال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، كما نص عليه القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). ويحدونا الأمل في أن تضاعف بلدان المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، جهودها في تنفيذ الاستراتيجية.

في ضوء الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نقدر الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.8026) التي تلقيناها من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن أنشطة اللجنة. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به اللجنة وفريق الخبراء سعيا للتصدي للعديد من التحديات الصعبة والمعقدة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

وفي هذا الصدد، فإن الجهود المتواصلة المبذولة للتشاور مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة جديرة بالثناء، بما في ذلك تلك المبذولة في إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وإقامة مزيد من التآزر والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. كما ننوه بوجود أسرتي الآنسة زايدة كاتالان والسيد مايكل شارب، العضوان المتفانيان في فريق الخبراء اللذان قُتلا بلا رحمة أثناء قيامهما بواجبهما، وهو

وجود تم تسليط الأضواء عليه في الاجتماع. إن دعم المجلس ومتابعته للجهود الرامية إلى تقديم مرتكبي تلك الجريمة البشعة إلى العدالة مهم بالمطلق.

وفي هذا الصدد، كانت الإحاطة الإعلامية عن تقرير مجلس التحقيق الذي أسندت إليه مهمة إثبات الحقائق في ما يتعلق بمأساة مقتل زايدة كاتالان ومايكل شارب مفيدة للغاية. ونأمل في أن ينظر بجدية في توصياته من أجل تفادي حوادث مأساوية مماثلة في المستقبل. ونود أن نؤكد مجددا أنه ينبغي عمل كل شيء ممكن، وينبغي ألا ندخر جهدا من أجل تقفي أثر المجرمين وكيفيةارتكابهم لتلك الجريمة الغادرة والشنيعة. وعلينا أيضا أن نشدد على الأهمية البالغة للعمل في شراكة مع الحكومة لتحقيق النتيجة المرجوة، ونعرب عن ثقتنا بأن الحكومة ستبذل كل ما يقتضيه الأمر للمساعدة في جلب القتلة إلى العدالة.

إن الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان لا تزال تشكل مصدر قلق، وإن الإحاطة الإعلامية التي تلقيناها في ٢٤ آب/أغسطس لم تبعث على التشجيع (انظر S/PV.8030)، وينبغي لجميع الأطراف أن توقف الأعمال القتالية وأن تكشف عن وضع العراقيل التي تعوق العمليات الإنسانية. ومن المهم أن المجلس قدم الدعم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لتنشيط المنتدى الرفيع المستوى بوصفه أوضح سبيل مفضي إلى السلام في جنوب السودان، وحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في المنتدى، ودعا الهيئة الحكومية الدولية إلى الالتئام على جناح السرعة.

إن استمرار الجمود السياسي في غينيا – بيساو وعدم إحراز تقدم بشأن تنفيذ اتفاق كوناكري مصدر آخر للقلق. نرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) ولجنة بناء السلام والتشكيلة القُطرية المخصصة لغينيا – بيساو، بما في ذلك سلسلة الارتباطات مع مختلف أصحاب المصلحة. وهناك حاجة ملحة للتغلب على هذا المأزق لتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي.

لا يمكن المغالاة في الأهمية المحورية لاتفاق كوناكري للحفاظ على السلام والأمن والتنمية في غينيا – بيساو، ونكرر دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو إلى الاحترام والامتثال لاتفاق كوناكري في معالجة التحديات المختلفة التي تواجه البلد. ونعتقد أن الجهود المتضافرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو كلها جهود لا غنى عنها أيضا في سبيل إيجاد حل دائم للأزمة السياسية في غينيا – بيساو. نؤكد أيضا على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لضمان الاستقرار في البلد. ونحض جميع الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم اللازم لتذليل الصعوبات المالية التي تواجهها البعثة في مواصلة الاضطلاع بولايتها.

إن إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية سيمثل معلما هاما بالنسبة إلى ليبريا في عملية التحول الديمقراطي إلى مساعي بناء السلام. من الجدير بالذكر أن الإحاطة الإعلامية التي تلقيناها بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في ليبريا، تماشيا مع القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، كانت مفيدة لمتابعة التطورات في البلد عن كثب. ونحيط علما ببدء الحملة الانتخابية، ونشدد على الحاجة إلى أن تظل الأحزاب السياسية الليبرية ملتزمة بإعلان نهر فارمينغتن، الذي وقعته في ٤ حزيران/يونيه، من أجل تيسير إجراء انتخابات سلمية خالية من العنف لتمهيد الطريق أمام تحول ديمقراطي ناجح.

ونشيد بالمشاركة الواسعة النطاق للجنة بناء السلام ومتابعتها لضمان الانتقال السلس لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتنمية قدرات الحكومة الليبرية. وعلاوة على ذلك، نشجع التعاون

بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات المعنية الأخرى في دعم العملية الانتقالية. كذلك نحض الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم اللازم لليبريا، عند هذا المفصل المهم في المرحلة الانتقالية.

وفي ما يتعلق بالحالة في ليبيا، نرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة. ونعرب عن تقديرنا لإحاطته الإعلامية (انظر S/PV.8032) عن المشاورات الأولية التي أجراها مؤخراً مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين. كما نشيد بالعمل الذي قامت به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تحت قيادة السفير أولوف سكوغ، وكذلك العمل الذي قام به فريق الخبراء المعني برصد وتنفيذ نظام الجزاءات.

إن الحاجة إلى تنشيط العملية السياسية الشاملة برعاية الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتنازع عليها في الاتفاق السياسي الليبي مطلوبة جداً. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل سياسي جامع وشامل تقع على عاتق الجهات الفاعلة الليبية، فإن الجهود المتواصلة والمنسقة التي تبذلها البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة تظل بالغة الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا الصدد، نؤيد المساعي التي تبذلها باستمرار اللجنة السياسية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا. كما نتطلع إلى اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي والمجموعة الرباعية في برازافيل ونيويورك، على التوالي، التي من شأنها أن تساعد على زيادة تعزيز وتنسيق المساعدة الدولية للشعب الليبي.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة خلال شهر آب/أغسطس. أود أن أتطرق إلى مسألتين اليوم، ألا وهما كوريا الشمالية والمذكرة الرئاسية المنقحة S/2010/507.

أولاً، في ما يتعلق بكوريا الشمالية، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) في ٥ آب/أغسطس ردّاً على عمليتي إطلاق لقذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات في تموز/يوليه. ولا بد لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يظهروا التزاما متجددا على نحو صارم وشامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة، بما فيها القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، ويوم أمس بالذات، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/16) يدين بشدة قيام كوريا الشمالية مؤخراً جداً بإطلاق صاروخ حلّق فوق اليابان. ويظهر هذا البيان وحدة مجلس الأمن، ويبعث رسالة قوية وواضحة بأنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تكف فورا عن هذه الإجراءات الاستفزازية. ونحن نحث كوريا الشمالية على التقيد بهذه الدعوة الدولية.

ثانيا، في ما يتعلق بالمذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧، أود أن أغتنم هذه الفرصة بصفتي رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، لأعلن أن المجلس وافق للتو على المذكرة المنقحة بتوافق الآراء. ولقد عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس في تموز/يوليه من العام الماضي، خلال رئاسة اليابان، (انظر S/PV.7740)، واستمع بانتباه ليس إلى أصوات أعضاء المجلس فحسب، بل أيضا إلى أصوات عموم أعضاء الأمم المتحدة من أجل تحديد المجالات التي تستفيد من إجراء التعديلات.

وعقب استخلاص بعض الأفكار والمقترحات المفيدة من تلك المناقشة، عملنا على بحثها في الفريق العامل بغية استعراض واستكمال المذكرة الرئاسية ٥٠٧ خلال الأشهر اللاحقة. وكما قلت قبل بضع ساعات، وافق المجلس على المذكرة المنقحة ٥٠٧ بعد إجراء سلسلة من المفاوضات المتعلقة بالنص بدءاً من أيار/مايو. وبفضل المساهمات التي قدمها أعضاء الفريق العامل، أعتقد أن التنقيح المتفق عليه يمثل نصاً شاملاً ومتوازناً يمكن أن يصبح كتيّباً مفيداً عن التدابير المتفق عليها، أو الممارسات

الفضلى بشأن أساليب عمل المجلس. واسمحوا لي أن أسلّط الضوء بشيء من التفصيل على بضع نقاط تتعلق بالتنقيحات الرئيسية، من أجل معالجة اهتمامات الأعضاء بنطاقهم الأوسع.

من حيث الشكل العام والمضمون، فإن المذكرة المنقحة تعزز المذكرة الرئاسية لعام ٢٠١٠ وتبسّطها، وتعيد تشكيلها، وجميع المذكرات الرئاسية الثلاث عشرة الأخرى القائمة بذاتها، بما فيها أحدّ واحدة (S/2016/619)، بشأن الإعداد للأعضاء المنتخبين حديثا، فضلاً عن عملية الاختيار والإعداد لرؤساء الهيئات الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل المذكرة المنقحة، من بين أمور أخرى، العناصر الجديدة التالية.

في ما يتعلق ببرنامج العمل الشهري، يجري تشجيع الرئاسات المقبلة على مناقشة البرنامج مع بقية أعضاء المجلس قبل وقت كاف من رئاسة كل منها.

وبالنسبة إلى المشاورات غير الرسمية، تشير المذكرة إلى اتخاذ تدابير إضافية، من قبيل تشجيع أصحاب الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والصراحة، والاستفادة بطريقة أكثر فعالية من ”مسائل أخرى“ بغية طرح المسائل التي تبعث على القلق من خلال الإشارة إليها مسبقاً قبل يوم واحد على الأقل، وتشجيع الرئاسات على مخاطبة الصحافة بشأنها في نهاية المشاورات.

وحول عملية صياغة الوثائق الختامية للمجلس، تشير المذكرة إلى المشاركة في مهام الصياغة، بما في ذلك مراعاة الخبرة و/أو المساهمات المقدمة من أعضاء المجلس بشأن الموضوع، والتشجيع على إجراء جولة واحدة على الأقل من المناقشات المباشرة مع جميع أعضاء المجلس بطريقة تشمل الجميع، وتوفير الوقت الكافي للنظر فيها قبل الموافقة الصامتة عليها، وجعل الوثائق مركّزة ومقتضبة وذات منحى عملي.

وفي ما يتعلق بالحوار مع غير أعضاء المجلس وهيئاته، تشير المذكرة لأول مرة إلى أهمية الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة، والحوارات غير الرسمية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن النظر في بعثات مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمواجهة حالات الصراع في أفريقيا.

وتشير المذكرة أيضاً إلى عزم أعضاء المجلس على الطلب بانتظام إلى لجنة بناء السلام تقديم المشورة بشكل محدد واستراتيجي وهادف والتداول بشأنها والاستفادة منها.

وبالنسبة إلى بعثات مجلس الأمن، تشير المذكرة إلى عناصر إضافية تتعلق بقيمتها، فضلا عن الجوانب المتصلة بإعدادها وتفاصيلها ومتابعتها.

وأعتقد أن البيان المنقح مفعم بالأفكار المفيدة جداً من أجل تعزيز فعالية المجلس وكفاءته وشموليته وشفافيته، إذا جرى تنفيذها على النحو المناسب، ولا سيما أثناء رئاسات كل منا. وفي حين أن تدوين أفضل الممارسات هو عمل مفيد، غير أنه ليس غاية في حد ذاته. فالأهم هو التنفيذ والممارسة الفعلية من جانب المجلس. ويحدوني الأمل في أن تُستخدم هذه المذكرة المنقحة كأساس هام لمواصلة إجراء المزيد من التحسينات في أساليب العمل من خلال العمل اليومي للمجلس.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بما أننا نتناول عمل مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أهنئكم، السيد الرئيس، وأهنئ بعثتكم على رئاستكم الناجحة.

أنتقل أولاً إلى مسألة كوريا الشمالية التي ينتهي بها، إلى حد ما، البرنامج الشهري. لقد شهدنا مثالاً قوياً على وحدة مجلس الأمن في أوائل آب/أغسطس، ومن ثمّ جاءنا تذكير مروّع في هذا الأسبوع تحديداً إزاء التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية. لقد اجتمع المجلس في أول يوم سبت من شهر آب/أغسطس (انظر S/PV.8019) لاتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بالإجماع، وهو القرار الذي يبعث رسالة قوية إلى أركان الحكم الدكتاتوري

القائم في كوريا الشمالية مفادها أنهم سوف يدفعون ثمن العدوان والغطرسة بشأن برامج القذائف النووية والتسيارية المحظورة. ومع الإجراء الذي قمنا به، عمد المجلس أيضا إلى تذكير جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن عليها أن تنفّذ بصرامة القرار الأجدّ هذا، الذي يشمل أكبر رزمة جزاءات اقتصادية على الاطلاق ضد نظام كوريا الشمالية، فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن السابقة.

ولكن مع سلوك كوريا الشمالية في الأيام الأخيرة، فقد أوضح قادتها تماماً أنهم ليسوا على استعداد بعد للتخلي عن مسارهم الخطير. وإنّ هناك اثني عشر عضوا من أعضاء المجلس وحده هم في متناول قذائفهم، وأود أن أذكّر زملائي بأن كوريا الشمالية أثبتت أنها لا تراعي الصداقات والتحالفات. وحتى بينما نحتفل عن حق باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، علينا أن ندرك أنّ كوريا الشمالية سوف تستمر في سلوكها، حسبما يتضح من إطلاقها يوم الاثنين لصاروخ فوق اليابان بشكل استفزازي للغاية.

وفي الليلة الماضية، دان المجلس مرة أخرى بالإجماع كوريا الشمالية من خلال اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2017/16). وينبغي للمرء ألاّ يساوره الشك في أن المجلس لن يرضخ، ولكنه سيواصل زيادة الضغط على النظام، والسعي إلى تغيير مسار كوريا الشمالية.

وبالانتقال إلى مسألة الجزاءات بشكل أعم، أثني على بعثة بلدكم، سيدي الرئيس، لما قامت به من عمل في هذا الشهر بشأن عقد إحاطة إعلامية (انظر S/PV.8018) للنظر في صياغة جزاءات الأمم المتحدة وفعاليتها.

كما عقدنا جلسات بشأن نظم الجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.8026) وغينيا – بيساو (انظر S/PV.8031) وليبيا (انظر S/PV.8032). وتبين تلك الجلسات مجتمعة أنه حينما يتكلم المجلس بصوت واحد لتنفيذ وإنفاذ الجزاءات، نظهر قدرتنا على تعزيز وحماية السلم والأمن الدوليين. وحينما لا نتكلم بصوت واحد، نقوض فعالية الجزاءات بوصفها أداة، ومصداقية مجلس الأمن. بيد أن وحدة المجلس ليس غاية في حد ذاتها. فحينما يكون المجلس غير راغب أو غير قادر على إنفاذ الجزاءات، ستتخذ الولايات المتحدة إجراءات، بما في ذلك جزاءات انفرادية للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا أو قيمنا. وأحث أعضاء المجلس على تعزيز جهودهم الرامية إلى الاستفادة الفعالة من هذه الأداة الهامة.

وأود أن أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية في القاعة المفتوحة لرئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أتاحت لأسرتي مايكل شارب وزايدة كاتالان المشاركة فيها. وأشجع زملائي في المجلس على دعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى إجراء تحقيق مستقل على الفور تحت إشرافه في مقتل هذين الخبيرين.

ونظرت المناقشة المفتوحة التي عقدت اليوم في مسألة عمليات حفظ السلام في السياق الأوسع نطاقا للحفاظ على السلام (انظر S/PV.8033)، ورحبنا بالفرصة المتاحة لمناقشة الكيفية التي يندرج بها ذلك في الرؤية الأوسع نطاقا لإصلاح عمليات حفظ السلام. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ستكون أمامنا فرصة أخرى للنظر في إصلاح عمليات حفظ السلام خلال رئاسة إثيوبيا الشهر القادم أثناء الأسبوع الرفيع المستوى. وأفهم أن مشروع قرار سيعتمد في تلك الجلسة، وأحث أعضاء المجلس على إعداد نص قوي يعزز فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام، ويمكننا من تقييم الأداء على نحو أفضل. وبينما نؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لزيادة الاعتماد على الذات من الناحية المالية، أود أن أذكر زملائي بأن على الاتحاد الأفريقي اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك المجال قبل تكريس أية قرارات في قرار لمجلس الأمن.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الزيارة المقبلة للمجلس الأسبوع المقبل إلى أديس أبابا لإجراء مشاورات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويتيح ذلك الحوار السنوي لمجلس الأمن فرصة هامة لإظهار التزامنا تجاه الاتحاد الأفريقي ومواصلة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على قيادتكم الثابتة والمهنية للمجلس هذا الشهر.

وختاما، أود أيضا أن أشيد بزميلنا سفير اليابان على عمل البعثة الممتاز في تنقيح مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507، التي اعتمدت في وقت سابق اليوم. ويسهم ذلك التنقيح كثيرا في تحسين أساليب عمل المجلس وفي فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته. وأهنئ اليابان على جهودها الحثيثة والناجحة بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي الختام، نقدم دعمنا لإثيوبيا إذ يتولى وفدها رئاسة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان جدول أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر حافلا للغاية. وأود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء وفد بلدكم، على الطريقة الفعالة والماهرة التي أدرتم بها مهامكم كرئيس. لقد كانت رئاستكم جيدة للغاية حتى أننا لم نشعر بمرور الشهر.

ونود أن ننوه بأن المبادرات المصرية كانت بالغة الأهمية. وأشير بصفة خاصة إلى جلسة مجلس الأمن بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة (انظر S/PV.8017) والقرار الذي اتخذناه لتحقيق تلك الغاية (القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)). لقد أظهرت مناقشة هذا الموضوع مرة أخرى أنه، بالرغم من اعتماد آليات أشد صرامة لمراقبة الأسلحة، فإن ترسانات عدد من المنظمات الإرهابية لا تزال مكتظة بتلك الأسلحة. لقد أتاحت لنا مناقشة المسائل العامة للجزاءات مرة أخرى النظر في القضايا في هذا المجال. وبالرغم من بعض الخلافات في الرأي، تحدث غالبية أعضاء المجلس عن تأييدهم لمواصلة تحسين أدوات الجزاءات بغية جعلها أكثر فعالية والحرص على أن تكون التكاليف الإنسانية عند أدنى مستوى ممكن. ومن المهم أيضا أن نعلن بصوت عال وواضح جدا أن تلك التفسيرات الأحادية الجانب للجزاءات غير المقبولة، وكذلك اتخاذ القيود التكميلية المفروضة من جانب واحد. وعندما يتعلق الأمر بالتسوية السياسية للنزاعات، فإن المناقشة المفتوحة بشأن حفظ السلام والحفاظ على السلام (انظر S/PV.8033) كانت مفيدة للغاية.

ورأينا أيضا في آب/أغسطس قرارا آخر بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧))، الذي عرض قيودا اقتصادية صارمة لم يسبق لها مثيل على ذلك البلد. ونحن مقتنعون بأن إمكانية فرض مزيد من الجزاءات لممارسة الضغط على بيونغ يانغ قد استنفدت الآن. ولا يمكننا أن نؤيد فكرة خنق كوريا الشمالية وشعبها اقتصاديا. ونحن بحاجة إلى التركيز على المسار السياسي. لا يوجد بديل للتسوية السياسية لجميع القضايا في شبه الجزيرة الكورية. وأعيد التأكيد على هذه النقطة في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/PRST/2017/16).

لقد أظهرت المناقشات بشأن قضايا الشرق الأوسط أن الوقت قد حان الآن أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ تدابير عملية للتغلب على حالة الجمود في مجموعة القضايا الإسرائيلية – الفلسطينية، التي تؤدي دورا أساسيا في حل العديد من المسائل الأخرى في المنطقة. في النزاع السوري، بعد إنشاء مناطق تخفيف التوتر، لاحظنا التطورات الإيجابية الحاصلة هناك. وفي تلك المناطق وفي غيرها من المناطق المحلية، نشهد العودة إلى الحياة الطبيعية. ويجري القيام بأعمال إزالة الألغام واستعادة روابط النقل وإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية، ويعود الناس إلى ديارهم – الأمر الذي يمكننا من التركيز على مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تلك الاتجاهات، التي تفي بالشروط المسبقة اللازمة للمضي قدما في الحوار فيما بين

الأطراف السورية في جنيف. لقد أيدنا اقتراح الرئاسة المصرية لزيادة عدد جلسات المجلس بشأن المسائل السورية.

ونلاحظ وجود تفاعل إيجابي وبناء فيما بين جميع القوى السياسية اللبنانية، التي مكنت البلد من الخروج من ركوده السياسي السابق. ونعتقد أن جميع القضايا المدرجة على جدول الأعمال الوطني في البلد، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأمن، يجب أن تعالج من خلال الحوار فيما بين جميع القوى في البلد. وندعم العمل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفيما يتعلق بالحالة الحرجة السائدة في اليمن، ولا سيما الجوانب الإنسانية، هناك حاجة إلى تدابير إضافية من جانب الأمم المتحدة لكي يتسنى التأكد من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق في البلد. ويجب علينا ممارسة الضغط على جميع أطراف النزاع. ولا يمكن إلا من خلال الوقف الفوري والجامع لإطلاق النار دون شروط مسبقة استئناف العمليات السياسية. يجب إيجاد حل الأزمة في اليمن في المجال السياسي.

وناقشنا كذلك، تمشيا مع التقاليد، المسائل الأفريقية. وأكدت الجلسات المتعلقة بذلك الموضوع أنه ينبغي أن تكون هناك حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة انتهاك سيادة الدولة أو التدخل في شؤونها الداخلية أمر غير مقبول ولا يزال بديهيا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الزملاء المصريين وأتمنى كل النجاح لوفد إثيوبيا، الذي سيتولى رئاسة المجلس في أيلول/سبتمبر.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ومصر على قيادتكم وإدارة بعثتكم المقتدرة لأعمال شهر آب/أغسطس، الذي لم يكن هادئا كما كان من المتوقع، وعلى البت في عقد جلسة اختتام رسمية.

سأركز على مسألتين من المسائل الأفقية الشاملة التي برزت خلال الشهر، وهما عدم الانتشار والإرهاب.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار، في بداية شهر آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها مرة أخرى بشأنوحدة المجتمع الدولي. وإذ ندين بشدة استفزازات كوريا الشمالية المتزايدة، أظهرنا عزمنا على مواجهة هذا المستوى الجديد من التهديد للسلم والأمن الدوليين باتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنه. ويوفر القرار الذي اتخذناه في ٥ آب/أغسطس أشمل مجموعة من الجزاءات يطبقها المجلس منذ عقود.

وبصفتنا رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإننا ملتزمون بضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع التدابير ذات الصلة. إننا نواصل بذل الجهود في ذلك الصدد من خلال التواصل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لكفالة فهم وتطبيق التدابير الأخيرة على نحو سريع وشامل. وأود أيضا أن أذكر بأننا ملتزمون بألا يؤثر نظام الجزاءات سلبا، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ٢٣٧١ (٢٠١٧) على الحالة الإنسانية في البلد، وأن تظل الجزاءات أداة في استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية سلمية للمسألة.

على أية حال، فإن أحدث عمليات إطلاق للقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تدينها إيطاليا بأقوى العبارات، أكدت حاجة المجلس إلى أن يظل يقظا بشأن هذه المسألة الحساسة جدا. إن اعتماد البيان الرئاسي بسرعة يوم أمس S/PRST/2017/16، بعد إجراء مشاورات، يؤكد مرة أخرى وحدة المجلس بشأن ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالإرهاب، فإن الهجوم الذي وقع مؤخرا في برشلونة، بإسبانيا والذي تأثر به مواطنون ينتمون إلى أكثر من ٣٠ بلدا من ضمنها إيطاليا، يذكرنا بالطابع العالمي لهذا البلاء. وقد جعلت الرئاسة المصرية حقا مكافحة الإرهاب أولوية خلال

هذا الشهر، إذ لا يمكن التصدي لهذا التحدي إلا بحلول جماعية. في أوائل هذا الشهر، اتخذ المجلس القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة. وفي رأينا، إن التزام المجتمع الدولي بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي يمثل تهديدا للسلام والأمن ويقوض استقرار مؤسسات الدولة، خطوة كبيرة إلى الأمام. ونتطلع إلى الاجتماع مع وكيل الأمين العام الجديد لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي التصدي بشكل شامل للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

نحن ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقدم السيد سلامة إحاطته الإعلامية عن طريق الفيديو من طرابلس، مما يبين التزامه بالعمل قدر الإمكان في ليبيا. وأكد المجلس دعمه الكامل للسيد سلامة، ولمبادرته الأولى في ذلك الدور، مما يؤدي بالتالي إلى حقن زخم جديد في العملية السياسية ودور الوساطة المركزي للأمم المتحدة. وخلال الإحاطة الإعلامية، أثار أيضا عدد من الوفود، بما فيها إيطاليا، مسألة الهجرة والحاجة إلى معالجتها باتباع نهج شامل.

في الختام، أود أن أشير إلى أساليب عمل المجلس. تحت القيادة المقتدرة لليابان، وكما ذكّرنا السفير كورو بيسهو من فوره، استكمل المجلس تنقيح مذكرة الرئيس S/2010/507، بشأن أساليب العمل. وتمثل المذكرة الجديدة خطوة هامة إلى الأمام في التحسين المستمر لأساليب العمل، فضلا عن تعزيز شفافية هذا الجهاز ومساءلته. وبطبيعة الحال، وكما ذكر أيضا السفير بيسهو، فإن الممارسة اليومية لما تم الاتفاق عليه ستحدث فرق حقيقيا، كما ذكرت أثناء الجلسة بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر S/PV.8037). وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى ضرورة التفاوض بين أعضاء المجلس، وخاصة عند تجديد ولايات حفظ السلام، تجرى بأكثر الطرق شمولية وشفافية، وضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لمواقف البلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة لبعثات حفظ السلام.

في الختام، أهنئكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على توليكم الرئاسة. ونتطلع إلى شهر حافل بالعمل ومنتج خلال شهر أيلول/سبتمبر تحت رئاسة السفير تكيدا أليمو، والفريق الإثيوبي.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، في البداية، تهنئكم بوليفيا وأعضاء فريقكم على ما تتحلون به من كفاءة وسلوك مهني في إدارتكم لدفة أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. ومهما يكن من أمر، فقد كان شهرا حافلا بالأعمال، على وجه الخصوص الأسبوع الماضي، بيد أنه أيضا كان شهرا مثمرا للغاية تناول فيه مجلس الأمن مسائل مهمة جدا للسلم والأمن الدوليين.

من بين مواضيع الشهر التي نود إبرازها الإحاطة الإعلامية المفتوحة عن الجزاءات التي عقدت في آب/أغسطس (انظر S/PV.8018) التي تمكن خلالها أعضاء مجلس الأمن من التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية البالغة الأهمية التي لها أثار على صون السلم والأمن الدوليين. من بين بعض النقاط التي ناقشها أعضاء المجلس أثناء الاجتماع الحاجة إلى الجزاءات، وتنفيذها، وفعاليتها بل حتى عندما يتعين رفعها. ومن جانبنا، نكرر بأن الجزاءات ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لبلوغ غاية. تمثل الجزاءات إحدى أدوات المجلس من أجل صون السلم والأمن، وينبغي أن تكون من بين آخر الأدوات التي يجري استخدامها. وفي ذلك الصدد، نرفض رفضا قاطعا فرض الجزاءات الأحادية الجانب. وهذه الأعمال لا تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تقويض جهود وعمل الهيئات المتعددة الأطراف مثل هيئتنا، لأنها توسع نطاق الولاية القضائية والتشريعات المحلية من دولة إلى أخرى، مما يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، فقد أقر المجلس هذا الشهر فرض جزاءات جديدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونعتقد أنها ينبغي أن تشكل أداة للحوار فيما بين الأطراف، بالاقتران مع الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. أظهر مجلس الأمن خلال هذا الشهر قدرا كبيرا من الوحدة في اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) والبيان الرئاسي بالأمس S/PRST/2017/16. ويجب أن تفضي هذه الوحدة إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع. ويجب علينا أن ندعم جميع المساعي التي عرضها بعض أعضاء المجلس من أجل تحقيق هذه الغاية. لا يمكن لأي نزاع عسكري أن يكون أحد الخيارات، كما ستكون له عواقب لا يمكن تصورها.

إننا نعيش أسوأ أزمة إنسانية منذ ١٩٤٥. وفي هذا الشهر، تناول المجلس الحالة الراهنة في مختلف البلدان التي تمر بأزمة، مثل اليمن (انظر S/PV.8027) الذي وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، يوجد فيه أكثر من ٢٠ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، و١٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من مليونين شخص من المشردين داخليا و ٢٨٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين. وبالمثل، فإن جنوب السودان، البلد الذي كثيرا ما يناقش المجلس الحالة فيه، يواجه أيضا حالة إنسانية معقدة، حيث أن ٥٠ في المائة تقريبا من سكانه بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

نود أيضا أن ننوه بمبادرة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، وبمبادرة الوفد المصري إلى عقد جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن العنف الجنسي في ١٠ آب/أغسطس (انظر S/PV. 8022). إن الزيارة الميدانية التي قامت بها نائبة الأمين العام مهمة جدا لإرساء أسس التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. إذ أن المساواة بين الجنسين مسألة مهمة جدا لبناء عمليات السلام المستدام. ويحدونا الأمل في أن يكون بالامكان تكرار هذه الزيارات في مناطق أخرى من العالم بالتنسيق مع بقية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

نود أيضا أن نشدد على استمرارية المجلس في بحث المسائل المواضيعية في الأشهر الأخيرة تحت مختلف الرئاسات. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه، عقدنا جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7971)؛ وفي تموز/يوليه، وتحت الرئاسة الصينية، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن تحسين القدرات الأفريقية في مجال السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.8006)؛ وبالأمس فقط، عقدنا مناقشة مفتوحة عن حفظ السلام وبناء السلام (انظر S/PV.8033) في الشهر المقبل، سنعقد مناقشة مفتوحة عن عمليات حفظ السلام. ونأمل من هذا الاستمرار في المسائل المواضيعية أن يثري المناقشة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال الاجتماع التشاوري المشترك الذي سيعقد في الأسبوع المقبل بين الهيئتين.

أخيرا، تود بوليفيا أيضا أن تنضم إلى الآخرين في الإشادة بسعادة السفير كورو بيسهو، ممثل اليابان على ما قام به من عمل في تنقيح مذكرة الرئيس S/2010/507. نعرب أيضا عن دعمنا الكامل للبعثة الدائمة لإثيوبيا، التي ستتولى رئاسة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لأعضاء فريقه، ونحن على ثقة بأنهم سوف يقومون بعمل ممتاز.

السيد إلنيتسكيي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نقدر إتاحة هذه الفرصة إجراء مناقشة مفتوحة في هذه القاعة لعمل مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس.

منذ أن ترأست أوكرانيا مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، هذه هي المرة الثانية فقط التي يعقد خلالها مجلس الأمن مثل هذه الإحاطة الإعلامية. إننا نرحب بعودة الجلسات الختامية، ونأمل أن تقوم الرئاسات المقبلة بإحياء هذه الممارسة، التي تتماشى مع تنفيذ المذكرة الرئاسية (S/2010/507).

كما نشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، ونشيد بالوفد المصري على اضطلاعه بمسؤوليات الرئاسة طوال الشهر بطريقة

شفافة ومهنية. وعلى الرغم من أن وتيرة العمل عادة ما تكون بطيئة نوعا ما خلال شهر آب/أغسطس، فإنه كان حافلا بالعمل هذا العام. لقد أجرينا مناقشات هامة عديدة واتخذنا عددا من القرارات التاريخية حقا.

وفي بداية الرئاسة المصرية، إتخذ المجلس القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة. وبالنظر إلى انتشار الإرهاب في جميع أنحاء العالم اليوم، فضلا عن المشاركة الكبيرة لبعض الدول في دعم الأنشطة الإرهابية في الخارج، فإننا نشيد بالوفد المصري على تقديمه تلك المبادرة، التي تأتي في وقت مناسب للغاية. ونحن نتوقع أنه بعد أن اتخذنا القرار بالإجماع، بدأ جميع أعضاء المجلس بالفعل التقيد بالتزامهم بعدم تقديم الدعم للإرهابيين ومدهم بالأسلحة. وسيترتب عن عدم القيام بذلك بدون شك، نتائج خطيرة، وسيدفع المنتهكون ثمن انتهاكاتهم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يتابع المجلس عن كثب كيفية تنفيذ القرار، مما يجعله يقدم إسهاما ملموسا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة.

وتمثل الموضوع الآخر الذي ناقشناه في أوائل شهر آب/أغسطس في الجزاءات. ولا يخفى على أحد أن هناك مجموعة كبيرة من الآراء بشأن الموضوع، من رفض شرعية هذه الأداة إلى التطلعات المبالغ فيها بأنه يمكننا تحقيق كل شيء من خلال الجزاءات. والحقيقة ربما تكمن في مكان وسط. إن أوكرانيا مقتنعة بأن الجزاءات يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج، وهي تحقق نتائج بالفعل، متى نفذت بحسن نية من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي. وعلينا أن نتذكر أن فعالية الجزاءات ترتهن بتنفيذها الدقيق من جانب جميع أصحاب المصلحة بدون استثناء. إن قوة السلسلة تتوقف على قوة حلقتها الأضعف. ولذلك، فإن من الواجب الأخلاقي المشترك لجميع الأعضاء المسؤولين في أسرة الأمم المتحدة العمل من أجل منع عرقلة تنفيذ نُظم الجزاءات القائمة والتهرب منها. وما لم يتم القيام بذلك، سيجري تقويض المسعى الدولي برمته، وستفقد فكرة الجزاءات تدريجيا مصداقيتها. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة أن تؤدي دورا هاما في كفالة التنفيذ السليم للجزاءات. ويشكل استخدام التدابير والصكوك المحددة الخاصة بها، لتحسين التصدي للانتهاكات التي تطال السلام، وباقي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، جزءا أساسيا من الأدوات الدولية المتاحة في هذا المجال.

وفي شهر آب/أغسطس، إتخذ المجلس القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي يعد قرارا هاما يفرض جزاءات إضافية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان ذلك صعبا، ولكنه شكل خطوة لا مفر منها، لأنه يقع على المجلس واجب ضمان المساءلة عن الأفعال التي تنتهك المعايير والمبادئ الدولية الراسخة. ولا يمثل سلوك كوريا الشمالية فيما يخص النهوض ببرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، سوى أحد أكثر الأمثلة الحية على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وإلى جانب بذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جهودا طائشة وضالة، من أجل بناء ترسانتها النووية بدلا من تحسين الظروف المعيشية لشعبها، فإنها لا تدخر جهدا لإيجاد سبل جديدة للتحايل على القيود وأوجه الحظر المعمول بها. وظهرت خطورة الحالة، بعد قيام كوريا الشمالية بإطلاق قذائف تسيارية، ورحبنا بالأمس برد فعل المجلس القوي وبالإجماع، والذي توج باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/16.

ويجب على المجتمع الدولي العمل الدؤوب، وإحباط أي محاولة لتقويض الترتيبات الملزمة قانونا القائمة في المجال النووي. وبدون موقف حازم إزاء تلك المسألة، فإن الأمل ضئيل في نهاية المطاف في القضاء على التهديد العالمي المتمثل في أسلحة الدمار الشامل. وبصفتنا أحد المدافعين عن النظام العالمي لعدم الانتشار، فإن أوكرانيا ستواصل الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر

ضروري لإزالة خطر الاستفزازات التي لا داعي لها والحد من الطموحات الخاطئة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لامتلاك الأسلحة النووية والقذائف.

وبالعودة إلى بند جدول أعمال جلستنا اليوم، أرحب بموافقة أعضاء المجلس على النسخة المنقحة والمستكملة من المذكرة الرئاسية (S/2010/507) بشأن أساليب العمل. ونعرب عن تهانينا لوفد اليابان وجميع أعضاء المجلس على جهودهم البناءة لإعداد نص تفاوضي. وستكون المذكرة الرئاسية التي اعتمدت اليوم، بمثابة مبدأ توجيهي هام للمجلس من أجل جعل عمله أكثر فعالية وشفافية.

وفي الختام، أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الناجحة. ولزملائنا الإثيوبيين الذين سيحظون بالشرف والمسؤولية النادرة والبالغة الأهمية لتوجيه أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر، مع اجتماع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك، أود أن أعرب لهم عن دعمنا الكامل.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وفريقكم على إدارتكم أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر بهذه الدرجة من الكفاءة. وفي الوقت نفسه، نتوقع رئاسة ناجحة لإثيوبيا خلال شهر أيلول/سبتمبر، ونعرب عن دعمنا الكامل لمساعيها.

وعلاوة على ذلك، نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الاختتامية الرسمية بعد شهر من العمل المكثف للغاية. وتقدر أوروغواي وتسلم بأهمية هذه الجلسات الاختتامية الرسمية، التي تتيح تسجيل مواقف جميع أعضاء المجلس بشكل رسمي، وتعزز الشفافية والمساءلة في هذه الهيئة. وكما يعلم الجميع، تشجع أوروغواي أيضا على عقد جلسات غير رسمية وتفاعلية في مجلس الأمن مع الدول التي ليست أعضاء في هذه الهيئة، مما يسمح لنا بإثراء عملنا بإسهاماتها وتحسين عملنا. وفيما يتعلق بجلسات المجلس التي عقدت في الشهر الماضي، أود أن أركز اهتمامي على تلك الجلسات التي شكلت خلالها الشواغل الإنسانية مسألة ذات أولوية، وتوليها أوروغواي أهمية استثنائية.

وقد تناول المجلس إحدى هذه المسائل ذات الأهمية الخاصة في ١٠ آب/أغسطس، عندما ناقش مسألة السلام والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.8022). وقد قدمت نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، في تلك الجلسة، إحاطة إعلامية أمام المجلس بشأن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي انضمت إليها خلالها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد ركزت تلك البعثة الرفيعة المستوى حصرا على المرأة والسلام والأمن، والتنمية، واسترعت الانتباه بشكل خاص إلى النساء والفتيات الأكثر تضررا من النزاعات.

وترى أوروغواي أنه من الضروري تعزيز المساواة والتمكين والرفاه للمرأة إذا أريد إحلال السلام واستدامته في مناطق النزاع، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي الآونة الأخيرة القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان التشديد على أهمية ورمزية هذا النوع من الزيارات، التي إلى جانب إشارتها إلى الأهمية القصوى لخطة المرأة والسلام والأمن، فإنها تشجع البلدان التي تمت زيارتها على المضي قدما بحماية المرأة، التي تتضرر بشكل غير عادي في حالات الصراع، فضلا عن شمولها بالتعيين في الهيئات الحكومية والسماح بمشاركتها في حالات ما بعد الصراع وعمليات السلام. وقد ثبت أن تقديم الدعم لها، هو أمر أساسي. كما تود أوروغواي الإشارة أيضا إلى ضرورة عقد الإحاطات الإعلامية بشكل أكثر تواترا من أجل تقديم معلومات عن وضع المرأة في الصراعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا، بما في ذلك دعوة ممثلي المجتمع المدني بحيث يمكن الاطلاع على وجهة نظرهم.

ويتجلى البند الآخر من جدول الأعمال الذي أود الإشارة إليه في سورية. لقد قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية،

ستيفن أوبراين، إحاطة إعلامية إلى المجلس هذا الصباح بشأن الحالة الراهنة في سورية (انظر S/PV.8036) إننا نواجه مرة أخرى، مشهدا إنسانيا قاتما يؤثر على الشعب السوري بقسوة لم يسبق لها مثيل.

وعلى الرغم من أن العنف في البلد قد انخفض بدرجة كبيرة بفضل اتفاقات الأستانة وآخر اتفاقات وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية الغربية من البلد، لم تتحسن الحالة الإنسانية. إن الحقيقة المأساوية تتطلب منا العمل الفعال. ونواصل بمشاعر ساكنة مشاهدة تدمير شعب مع خسائر لا تعرف حدودا في الأرواح البشرية، فهناك ملايين الأشخاص المحرومين من الغذاء والخدمات الأساسية المهمة للغاية، ومئات الآلاف من الأيتام والأطفال الجوعى، والنساء اللواتي يعانين من العنف الجنسي، والهجمات الكيميائية على السكان المدنيين والمستشفيات والمدارس التي دمرها القصف المستمر وعدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والتي يعشيها فيها الملايين من الناس.

فيما يتعلق بالأطفال، نؤكد مجددا أن ما يواجهونه من عنف وحرمان. سيؤثر تأثيرا خطيرا على نموهم البدني والنفسي. ومن المؤسف أن المجلس لم يجد بشكل أو بآخر السبيل الدائم للتخفيف من وطأة هذه الحالة الصعبة. نتذكر أنه يجب علينا ألا نتخلى عن جهودنا الرامية إلى إيجاد حل لتلك المأساة الإنسانية.

فيما يتعلق بالحالة في اليمن التي وُصفت بأنها أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، نشكر رئاسة هذا الشهر على عقد هذه الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.8027) التي تلتها مشاورات بشأن الحالة في ذلك البلد التي لا تتم معالجتها في معظم الحالات إلا في إطار هذه الصيغة. وفي تلك المناسبة، تم التشديد على أن ملايين اليمنيين يواجهون اليوم مأساة ثلاثية: شبح المجاعة، أكبر اندلاع للكوليرا في عام واحد، والإخفاقات، والظلم الناجم عن صراع وحشي سمح له العالم بأن يقع، بينما كان بالامكان تجنبه تماما. ويضاف إلى ذلك الحصار البري والبحري والجوي المفروض على حركة مرور المدنيين، ومنع وصول الواردات الأساسية إلى البلد، بما في ذلك الأغذية والوقود والإمدادات الطبية وتوزيعها في جميع أنحاء الإقليم. ولا يزال المدنيون يدفعون ثمن الصراع الطويل وتنتشر الاشتباكات العسكرية في عدة مقاطعات من البلد. كذلك نعرب عن امتناننا للوفد السنغالي على تنظيمه عقد جلسة في ٢١ آب/أغسطس على غرار صيغة آريا بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. ونحن نعلم أن هذا النوع من الجلسات غير الرسمية يعزز أيضا إبراز هذه المسألة.

في الختام، ترى أوروغواي أنه تقع على عاتق المجلس مسؤولية أساسية أخرى، أي عدم السماح بأن يستمر ارتكاب جرائم خطيرة ضد السكان المدنيين العزل من دون عقاب. من غير المقبول تعزيز مناخ الإفلات من العقاب. ويجب مجلس الأمن إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء، وضمان مساءلة الجناة عن جرائمهم.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثل اليابان وأن أهنئه على قيادته السلسة للمفاوضات بشأن المذكرة الرئاسية S/2010/507 بغية تحسين أساليب عملنا.

السيد فافيركا (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، يا سيادة الرئيس، وأعضاء فريقكم على الطريقة المحترفة والفعالة التي أدرتم بها دفة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. لقد كان شهرا حافلا بالعمل، وإذا ما نظرنا إلى الوراء، لوجدنا هناك أربعة بنود من برنامج العمل أود أن أتطرق إليها بإيجاز.

أولا، نحن سعداء جدا لأن المجلس، تمكن في ٩ آب/أغسطس، من الاتفاق بالإجماع على بيان رئاسي طموح (S/PRST/2017/14) بشأن خطر المجاعة في اليمن والصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. إن الإحصاءات الخاصة بالحالة الإنسانية في تلك البلدان تثير الجزع، وغير مقبولة على الإطلاق. قررت السويد أن تقترح

بيانا رئاسيا للبناء على توافق الآراء من جلسة صيغة أريا بشأن المجاعات، نظمها ثمانية أعضاء في المجلس في حزيران/يونيه. وقد فعلنا ذلك لأننا وجدنا أن هناك حاجة إلى إصدار المجلس لبيان موحد وملموس وشامل لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني، بقيادة الأمين العام. نعتقد أيضا أن من المهم جدا أن يعمل مجلس الأمن على إبراز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمنع الصراعات التي تحرك العديد من هذه الأزمات الإنسانية، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من التمويل في المجال الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في البيان الرئاسي. ونتطلع الآن إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها الأمين العام في مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، وإلى صدور المزيد من التقارير على نحو منتظم عن الصلات القائمة بين المجاعة والصراع.

ثانيا، من المهم بالنسبة لنا الانتقال إلى بعض البنود الخاصة بالبلدان المدرجة في جدول الأعمال، الجلسة (S/PV.8026) التي عقدناها بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته (S/2017/672/Rev.1) عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، ومن وجهة النظر السويدية، جاءت تلك الجلسة للتركيز على القتل غير المقبول للخبيرين زايدة كاتالان ومايكل شارب. وأود أن أشكر أعضاء المجلس على تضامنهم مع الأسر التي حضرت تلك الجلسة. وحيث أن مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بجريمتي القتل قدم استنتاجاته وتوصياته، نرحب بتصميم الأمين العام على السعي إلى إجراء مزيد من التحقيق. إننا لسنا مدينين فقط إلى الأسر، بل أيضا مدينين لأنفسنا وللمنظمة بالتأكد من مثول المسؤولين عن جريمتي القتل البغيضتين هاتين إلى العدالة. ونعول على استمرار الدعم في هذا المسعى.

ثالثا، في أعقاب قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات بعيدة المدى في ٢٨ تموز/يوليه، وما ترتب على ذلك من زيادة حدة التوتر في المنطقة، استحوذت المسألة النووية لكوريا الشمالية على اهتمامنا هذا الشهر. لقد اجتمعنا هنا مرة أخرى يوم أمس (انظر S/PV.8034) ردا على إطلاق قذيفة أخرى، وهذه المرة أُطلقت على اليابان. مع أن عمليات الإطلاق الأخيرة هذه تبرهن على استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن وتجاهلها لها، ولا تزال مصدر قلق بالغ، من المهم أن المجلس تمكن من التصرف بسرعة، باتخاذه القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) في وقت سابق من هذا الشهر، والبيان الرئاسي S/PRST/2017/16 الذي صدر يوم أمس. وهذا يدل على أن المجلس يقف متحدا ومصمما على التعامل مع الخطر المتزايد الذي تشكله البرامج النووية المتعلقة بالقذائف لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أن الجزاءات وحدها لن تحل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، بل يجب أن تقترن بالدبلوماسية الإبداعية والحوار وتدابير بناء الثقة.

رابعا وأخيرا، استمعنا هذا الصباح إلى بياني المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين عن الحالة في سوريا التي لا تزال تبعث على القلق العميق (S/PV.8036).

إن السويد بصفتها مشاركة في الصياغة على المسار الإنساني مستعدة لأخذ زمام المبادرة بعمل ذي مغزى في المجلس من شأنه أن يكمل المنتجات الراهنة للمجلس، بهدف تحسين الوضع بالنسبة للسوريين في الميدان. إن انحسار الأعمال القتالية الذي تم في بعض المناطق السورية ينبغي توطيده وينبغي توفير الحماية للمدنيين. ولا بد الآن من توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. أخيرا، نأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من أن يُحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن الجرائم المرتكبة في السنوات الست الماضية لا يمكن أن تمر من دون عقاب.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أحيي اليابان على عملها الدؤوب وقيادتها الممتازة لعملية تنقيح المذكرة الرئاسية

S/2010/507 بشأن أساليب عمل المجلس التي تم الاتفاق عليها اليوم. إن المذكرة أداة قيمة لتعزيز شفافية المجلس وكفاءته، وفي الوقت نفسه تكفل الاتساق والقدرة على التنبؤ في عمل المجلس.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الوفد المصري على عملكم في هذا الشهر، وأتمنى كل النجاح لرئاسة الوفد الإثيوبي في شهر أيلول/سبتمبر.

السيد ميلكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنضم إلى جميع أعضاء المجلس في تقديم التهنئة للرئاسة المصرية على عملها الاستثنائي خلال الشهر الأخير. السيد الرئيس، لقد نظمتم أعمال المجلس بدقة وشفافية وفعالية، بينما حرصتم في الوقت نفسه على مراعاة المرونة اللازمة لتكيف برنامج عملنا مع العديد من الأحداث العاجلة التي طرأت على الصعيد الدولي، من جهة، كما يتضح من الأحداث الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار، وعملتم من الجهة الأخرى، على معالجة شواغل فرادى الأعضاء في المجلس، على سبيل المثال، فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فقد أدرتم دفة عمل المجلس على أساس فهم واضح لأولوياتنا المشتركة في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، مع حس شديد بمسؤولية المجلس. نشكركم جزيل الشكر.

وأود أن أشدد على عدد من المسائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا في جدول أعمال هذا الشهر الحافل والمتنوع. أتاحت جلسة الأمس المفتوحة بشأن حفظ السلام والحفاظ على السلام (انظر S/PV.8033) المزيد من التفكير في الوسائل التي يمكن للأمم المتحدة أن تكون بها أكثر فعالية في الميدان. وبناء على ذلك، فإن الحفاظ على السلام سيرتهن بالعمل الذي نقوم به في العديد من المجالات، بما في ذلك نزع السلاح والأمن، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز العدالة وتسوية النزاعات المحلية. ويتعين على مجلس الأمن تكييف ذلك العمل ليناسب الولايات المخصصة. ويرتهن السلام المستدام أيضاً بتمكّن المشاركين في عمليات حفظ السلام من التصدي للتحديات بطريقة منسقة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والجهات الفاعلة الاقتصادية والإنمائية. ولذلك فإن التقارب بين هذه الجهات الفاعلة هو من الأمور الأساسية.

وفيما يتعلق بعمل المجلس فيما يخص أفريقيا، فإن الجلسة (انظر S/PV.8022) التي جمعتنا مع نائب الأمين العام، والذي نثني على التزامه، بيّنت كيف تستطيع الأمم المتحدة تعزيز دور المرأة في تعزيز السلام والأمن في الميدان. وإننا نرحب بالأهمية التي توليها لهذا الموضوع، الذي سيكون موضوع مناقشة سنوية مفتوحة خلال رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر.

ومنذ اليوم الثاني في رئاستكم للمجلس (انظر S/PV.8016)، سيدي الرئيس، اعتمدنا بياناً رئاسياً حازماً (S/PRST/2017/13) بشأن بوروندي، والذي ركّز وحدة المجلس بشأن تلك الأزمة وأظهر استعدادنا بعزم لدعم جماعة شرق أفريقيا وخارطة الطريق التي وضعها الرئيس مكابا والعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، ولا سيما الإشارة إلى الحاجة المطلقة إلى احترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لضمان استقرارها. وتأمل فرنسا مخلصة أن تغتنم بوروندي هذه الفرصة لكي تعيد إنشاء علاقة سلسة مع المجتمع الدولي، والشروع في عملية سياسية من شأنها أن تتيح إجراء انتخابات سلمية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي ١٥ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة إعلامية (انظر S/PV.8024) عن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفقاً للقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي اتّخذ في حزيران/يونيه، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ضربت بوركينا فاسو واستهدفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في اليوم السابق له. وأتاحت لنا هذه الجلسة مرة أخرى التشديد على الطابع عبر الوطني للتهديدات الإرهابية التي تواجهها منطقة الساحل، والمضي

قدماً بعمل المجموعة الخماسية حتى تكفل نشر القوة المشتركة في الميدان وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. وإننا نرحب بحقيقة أن الكثير قد أُنجز بالفعل في فترة زمنية قصيرة جداً. وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وسياسية في دعم الدول الأفريقية كي يتسنى لها العمل معاً على مكافحة الإرهاب من خلال وسائل مكمّلة لعمليات حفظ السلام تلك. وما زالت فرنسا، إلى جانب الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، تعتقد أن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية أمر أساسي.

وعقد المجلس أيضاً جلسة هامة (انظر S/PV.8026) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في حضور أُسرتي اثنين من أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦) اللذين قتلا في آذار/مارس. وقد كان عمله، الذي أتى بتكليف منا، عملاً فذّاً. ومن المهم أن يحيي المجلس ذكراهما. ومن الآن فصاعداً، يجب بذل كل جهد ممكن في تسليط الضوء على جريمتي القتل هاتين. ونكرر نداءنا إلى الأمين العام ليشكّل في أسرع وقت ممكن، كما في نطاق سلطته، آلية خاصة للتحقيق تمكّن السلطات القضائية المختصة من إجراء متابعة فعالة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن المجلس أيضاً نشط جداً. وعلى الرغم من الاختلاف في النهج، ومن خلال الاتخاذ الإجماعي للقرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، قبل لحظات فقط، جددنا ولاية طموحة وقوية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة واحدة. وكان ذلك خطوة أساسية نحو الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان وفي المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بليبيا، أتاحت لنا أول إحاطة إعلامية (انظر S/PV.8032) قدّمها الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسّان سلامة، متابعة هذا الزخم الجديد الذي ما فتئ مغروساً في جهود الوساطة التابعة للأمم المتحدة. وستكون وحدة المجلس حاسمة في ضمان مستقبل مستقر وبيئة آمنة ومزدهرة معاً في ليبيا تمشياً مع المبادرات الدولية والإقليمية ومبادرات البلدان المجاورة. وفي تموز/يوليه، قدّم ممثلنا الدائم إلى أعضاء المجلس نتائج اجتماع لاسيل ساينت كلاود، الذي يسعى إلى العمل بشكل متسق نحو تلك الغايات ذاتها. وسيضطلع مجلس الأمن بدور نشط في متابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها أصحاب المصلحة الليبيون أنفسهم.

وستكون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عنصراً أساسياً من هذه العملية، وسيكون من الضروري كفالة تزويد البعثة بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. وأود أيضاً أن أثني على العمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية ورئاستها السويدية، والذي يتضمّن على وجه الخصوص سفينتين مدرجتين على قائمة الجزاءات الخاصة بها لمحاولتهما تصدير البنزين بطريقة غير مشروعة من ليبيا.

وفيما يتعلق باليمن، فالإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.8027) التي قدّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وما تلا ذلك من اجتماع بصيغة آريا بشأن المسائل الإنسانية قد شددت على ضرورة إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ووقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وفي تلك المناسبة، استطاع المجلس أن يدعو إلى استئناف العملية السياسية – نظراً إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للحالة في اليمن – ويشيد بالتزام المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمدين الذي يتابع عمله رغم القيود القائمة.

وفيما يتعلق بسورية، دعت أغلبية بيننا مراراً إلى إمكانية الوصول الكامل والفوري والآمن ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية لجميع الذين يواجهون حالة كارثية لا تزال ذات أبعاد كارثية. لقد اجتمعنا هذا الصباح (انظر S/PV.8036) لمناقشة مسألة سورية، وأشارت فرنسا إلى جهودها الرامية إلى

دعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي عن طريق المفاوضات وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). هذا هو الخيار الوحيد، والذي سيتيح عودة السلام الدائم والمكافحة الفعالة للإرهاب، التي هي أولويتنا الأولى. إننا نشهد اليوم نقاط تقارب. ولن ندخر جهداً، ولا سيما من الآن على مدار أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين من أجل إيجاد مخرج من هذه الأزمة.

وأخيراً، لن يكتمل هذا الموجز من دون الإشارة إلى كوريا الشمالية التي أظهر المجلس قدرته على الاستجابة والحزم تجاهها بالأمس (انظر S/PV.3304).

وفي الختام، أود أن أنضم إلى جميع الذين أثنوا على العمل البارز الذي تضطلع به اليابان في المذكرة الرئاسية (S/2010/507) والتي سوف نستفيد منها جميعاً بوصفنا أعضاء في المجلس في المستقبل. وبشأن جميع هذه المسائل، فضلاً عن العديد غيرها، فإن العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه هائل، ولكنكم قدمتم، سيدي، على مدى الشهر الماضي مساهمة كبيرة في هذا العمل ولم تدخروا تصميماً أو جهوداً. ونشكركم على ذلك.

السيد تشنغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد هذه الجلسة عن طريق الرئاسة المصرية وتعرب عن تقديرها للوفد المصري على قيادته الناجحة لمجلس الأمن، التي اتسمت بالإنجازات الإيجابية، في شهر آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بعمل المجلس هذا الشهر، أود أن أركز على المسائل الثلاث التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالسلم والأمن، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام (انظر S/PV.8038). وجرى تبادل للآراء بين الدول الأعضاء بطريقة شاملة عن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام والحفاظ على السلام. وتدعو الصين بشكل ثابت للدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتطوير نوع جديد من العلاقات الدولية التي تُبرز التعاون المربح لجميع الأطراف في صميمه، وتعزيز رؤية أمنية جديدة مشتركة وشاملة وتعاونية، وتعظيم دور الأمم المتحدة بوصفها الآلية الأساسية للحفاظ على الأمن الجماعي.

وفي السنوات الأخيرة، شجع الاتحاد الأفريقي بقوة التضامن والوحدة فيما بين البلدان الأفريقية في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية مع التقدم الجوهري. وتأمل الصين أن تنفّذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنفيذاً تاماً الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة بشأن السلام والأمن الدوليين من أجل تعزيز التعاون في مجالات مثل منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ثانياً، بشأن البؤر الساخنة في أفريقيا، نظر مجلس الأمن في قضايا من قبيل الصومال (انظر S/PV.8035)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.8026) ومنطقة الساحل (انظر S/PV.8024)، واستمع إلى الإحاطات ذات الصلة واتخذ القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) بشأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. تساعد هذه الجهود على إطلاع المجتمع الدولي بشكل أفضل على التطورات في الميدان حتى يتسنى للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بصفة عامة، تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان المعنية. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها في هذا الخصوص.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مسيرته في التسويات السياسية للمسائل الساخنة، وتشجيع جميع الأطراف المعنية على إيجاد تسويات سلمية للنزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات، وتحسين الحالة الأمنية، وكفالة التعاون بين مختلف الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وفي ما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل توليد التآزر. وتنتهج الصين دائماً سياسة أفريقية تتسم بالإخلاص، والمنحى العملي،

والانتماءات، وحسن النية، والعدالة، والمصالح المشتركة، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البيئة الدولية – وهي الإسهامات الرئيسية للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، عقد المجلس هذا الشهر جلسة مفتوحة (انظر S/PV.8017) بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة واتخذ بالإجماع القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧). وتأمل الصين أن يشجع هذا القرار المجتمع الدولي على تعزيز التعاون، واعتماد نهج متكامل والوقف الجماعي للقنوات التي تحوز المنظمات الإرهابية من خلالها على الأسلحة، وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. إن الإرهاب عدو مشترك للبشرية.

ويتعين على المجتمع الدولي التمسك بمعيار وحيد، ورفع الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى أقصى حدوده والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء الاضطلاع بدور ما وتحمل مسؤولياتها الرئيسية في مجال منع المنظمات الإرهابية من حيازة الأسلحة وتعزيز التنسيق الفعال وإجراء تعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تشكيل تآزر تعاوني لمنع المنظمات الإرهابية من الحصول على الأسلحة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي سلفاً برئاسة ناجحة للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفد بلدي على الرئاسة المصرية لقيادتها الممتازة مع التغطية الواسعة للمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وفي جلسة الاختتام اليوم، نود أن نعلّق على بعض البنود الهامة.

أولاً وقبل كل شيء، وفيما يتعلّق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نعرب عن تضامننا مع اليابان. لقد مرّت القذائف التسيارية فوق أراضيها منذ يومين، معرّضة جميع سفن النقل الجوي والبحري للخطر، فضلاً عن الأقاليم المجاورة. لقد كانت اليابان وكازاخستان من بين البلدان الأكثر تضرراً من الآثار المدمرة للتجارب والأسلحة النووية. ولذلك فإننا نفهم تبصر وتجربة الحكومة والشعب في اليابان.

ومما يثير القلق أن نرى اليوم، فيما نحتفل معاً باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في مقر الأمم المتحدة، تزايد خطر الأسلحة النووية. إن موقف كازاخستان بشأن عدك الانتشار والحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معروف جيداً وما زال ثابتاً. وسأكتفي بتلخيصه في بضع كلمات: أولاً، الإدانة؛ ثانياً، وقف جميع التجارب وعمليات الإطلاق؛ ثالثاً، التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة وأوامرها التوجيهية؛ رابعاً، الضغط؛ خامساً، لا يوجد أي خيار عسكري، ويتعين ممارسة ضبط النفس؛ سادساً، الحوار وتدابير بناء الثقة؛ سابعاً، استئناف المحادثات السداسية الأطراف دون إبطاء؛ ثامناً، ”التجميد المضاعف“ باعتباره بداية ممكنة؛ وتاسعاً، وحدة المجلس ومصداقيته.

وأود أن أنتقل الآن إلى الشرق الأوسط.

أولاً وقبل كل شيء، بشأن العراق، إننا في المجتمع الدولي بحاجة إلى الشعور بالقلق إزاء الاستفتاء المقترح على استقلال إقليم كردستان ومناطق الأكراد خارج إدارة المنطقة. ونعتقد أن ذلك سيكون له عواقب سلبية يمكن أن تسبب المزيد من عدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بسورية، عُقد الاجتماع الخامس لعملية أستانا في عاصمتنا يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه. وشهدنا اجتماع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأردن والولايات المتحدة، بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا. وقد شارك ممثلا الولايات المتحدة والأردن أيضاً بصفة مراقبين. وإننا نشعر بالامتنان العميق لجميع الأطراف على إسهاماتهم الهامة. ومن

المأمول أن يجرى اجتماع آب/أغسطس المعلّق في منتصف أيلول/سبتمبر. وقد قمنا بعقد اجتماع للخبراء التقنيين في نهاية آب/أغسطس لوضع الصيغة النهائية لاجتماع أيلول/سبتمبر.

إن العمل الدؤوب الذي يقوم به المشاركون في عملية أستانا ينتج عنه إحراز تقدم تدريجي ولكنه كبير. تُسفر كل جولة محادثات عن نتائج كاملة، والتي لها أثر إيجابي على حياة مئات الآلاف من السوريين. إن نطاق النزاع وشدته قد تراجعا بشكل ملحوظ، وتتواصل الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إيصال المعونة الإنسانية إلى السوريين المحتاجين. ونعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لوكيل الأمين العام، السيد أوبراين، على عمله الدؤوب والنبيل والأكثر فعالية في الأمم المتحدة، ومن ضمنه عمله على الملف السوري لمصلحة جميع السوريين، ونتمنّى له من القلب النجاح وكل التوفيق في عمله وحياته المقبلين. ونؤيد أيضاً ممارسة عقد جلسات مشتركة للمجلس بشأن التطورات السياسية والإنسانية في سورية ونتطلع إلى استمرارها.

وفيما يتعلق باليمن، نشكر البعثة السويدية على الشروع في مشاورات بشأن الحالة في اليمن في ١٨ آب/أغسطس (S/PV.8027) والبعثة السنغالية على عقد اجتماع بصيغة آريا بشأن الدور الحيوي لشركاء الأمم المتحدة في المساعدة الإنسانية في أزمة اليمن، الذي عقد في ٢١ آب/أغسطس. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المؤلمة وأسوأ حالات تفشي الكوليرا في العالم، نرى أن الحالة في اليمن ينبغي أن تظل مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وبشأن ليبيا، سررنا لسماع الإحاطة الإعلامية الأولى في مجلس الأمن من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، بشأن الحالة في ليبيا (S/PV.8032). ونعرب عن تأييدنا الكامل للأنشطة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إحلال السلام الدائم في ليبيا، ونرحب بمشاركته النشطة مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الليبي، فضلاً عن المجتمع الدولي.

وبشأن مكافحة الإرهاب، فإن الممثل الدائم لبلدي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، جنباً إلى جنب مع خبراء فريق الرصد، هو حالياً في بعثة إلى سنغافورة وماليزيا لجمع البيانات المتعلقة بأنشطة الجماعات الإرهابية في البلدان التي تنقل إليها الآن تركيزها – بشكل رئيسي في جنوب شرق آسيا، حيث أنها أخرجت بصورة شبه كاملة من الجمهورية العربية السورية. ونحن عازمون على تغطية المزيد من البلدان في الجزء الأخير من السنة.

وخلال هذا الشهر، عقد المجلس جلستين مميزتين. كانت الأولى هي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، عن بعثتها إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PV.8022)، والتي سلطت الضوء على أهمية التركيز على المرأة في جميع جوانب عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة. وبرهنت القيمة الكبيرة للمداولات على أهمية وجود العناصر الجنسانية بوصفها إحدى الجوانب الشاملة لجميع مراحل السلم والأمن.

وبالأمس، عقدنا مناقشة مفتوحة استثنائية أخرى بشأن الحفاظ على السلام بوصفه عنصراً أساسياً في جميع أعمال حفظ السلام (S/PV.8033). ومن المؤكد أن زيادة التركيز على ذلك تجعل جهودنا أكثر كفاءة وأهمية وفي وقتها المناسب وأكثر فعالية من حيث التكلفة، إذ يُنفق على عمليات حفظ السلام أكثر مما ينفق على الجهود المبكرة والوقاية منها.

وأخيراً، غطينا نحن أيضاً العديد من ولايات عمليات حفظ السلام. إننا نشكركم، سيدي، على رؤيتكم في تبسيط العمليات وتسليط الضوء على العوامل الحاسمة لتعزيز المجلس وتمكينه من الوفاء بشكل أفضل بولايته وتعزيزها.

وفي الختام، نشكر اليابان على عملها المثالي في تنقيح المذكرة الرئاسية (S/2010/507)، التي اعتُمدت من أجل تحسين أساليب عملنا. ونعرب أيضاً عن تأييدنا الكامل لإثيوبيا، الرئيس المقبل للمجلس، ونتمنى لذلك الوفد كل النجاح في ذلك المنصب الهام.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر والتهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولجميع فريقكم على الشهر الناجح جداً. وأود أن أنضم إلى الآخرين في الثناء على رئاستكم وقيادتكم الفعالة وإدارتكم الشاملة لأعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

ففي كثير من الأحيان، يشتهر آب/أغسطس بكونه شهراً هادئاً، ولكنه لم يكن هادئاً على الإطلاق. وفي هذا الشهر، لم يكن هناك تهاون إطلاقاً في نشاط مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، فإن المسألة الأهم التي واجهناها جميعاً كانت كوريا الشمالية. ولذلك أود أن أبدأ بذلك وبالكيفية التي يمكننا بها الرد على الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن. وأنا أيضاً، شأني شأن الآخرين، يسعدني للغاية أننا تمكنا من توجيه رسالة قوية وموحدة، أولاً وقبل كل شيء في ٥ آب/أغسطس (S/PV.8019)، مع المجموعة الجديدة من الجزاءات، وثانياً، مساء أمس، مع البيان الرئاسي S/PRST/201/16 الذي يدين الفظائع الأخيرة من جانب كوريا الشمالية. إن الخطر الذي تشكله كوريا الشمالية، ليس على منطقتها فحسب بل على العالم بأسره الآن، تعني أننا يجب أن نظل متحدين وأن نتأكد من أننا نستجيب بوضوح وإدانة قاطعة في كل مرة توجد فيها هذه الانتهاكات.

وأريد أيضاً أن أغتنم هذه الجلسة للتركيز بإيجاز شديد على ثلاث نقاط أخرى تصدّينا لها في هذا الشهر.

الأولى هي الإشادة بالرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين ينفذون قرارات مجلس الأمن، وذلك غالباً في أخطر المواقع. وفي هذا الشهر، أبلغَنا فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأحدث النتائج التي توصل إليها (S/PV.8026). وللأسف، لم تكن إحاطة إعلامية روتينية لأن زايدا كاتالان ومايكل شارب، في معرض السعي للحصول على أدلة من أجل ذلك التقرير (S/2017/672/Rev.1)، لقيا مصرعهما قتلاً بشكل مأساوي. وتمت أيضاً إحاطتنا علماً بنتائج تقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة بشأن جريمة قتلهما، ونتطلع إلى رؤية توصياته تُنفّذ بالكامل. إن مجلس الأمن والعضوية الأوسع للأمم المتحدة يتحملان المسؤولية عن أولئك الذين يعملون بالنيابة عنا. ومن الضروري أن نرى تحقيقاً سريعاً وكاملاً وشفافاً في من الذي كان مسؤولاً عن قتلهما وأن يخضع الجناة للمساءلة. ونطلب إلى الأمين العام أن ينشئ آلية لإجراء مزيد من التحقيق دون إبطاء.

وتتعلق نقطتي الثانية بالصلات التي شهدناها في هذا الشهر بين النزاع والأزمات الإنسانية.

وترحب المملكة المتحدة باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/14 خلال هذا الشهر، بشأن المجاعات المدمرة في جنوب السودان واليمن والصومال والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. ومن المه للغاية أن تحترم أطراف أي من هذه النزاعات التزاماتها بحماية المدنيين وضمان أمن العمليات الإنسانية والعاملين فيها. يجب على مجلس الأمن أن يبقي على الزخم خلال الأشهر القليلة المقبلة. نحن نتطلع إلى مناقشة هذه الأزمات خلال الأسبوع حيث يعقد الاجتماع الرفيع المستوى، وإلى إحاطة إعلامية من الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر بشأن الأعمال المتعمدة التي تزيد من الاحتياجات الإنسانية والحواجز التي تحول دون التصدي الفعال.

كما تم تقديم إحاطة إعلامية لنا هذا الشهر بشأن الأزمة الإنسانية المتعاظمة الناجمة عن النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأخطار التي تواجه العاملين في المجال الإنساني عند محاولتهم

تقديم المعونة. إن الاجتماع الذي سيعقد في الأسبوع الرفيع المستوى بشأن التجديد المقبل للولاية سيوفر فرصا لإعادة النظر في نهجنا تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى.

ختاما، واصل المجلس مناقشته لعمليات حفظ السلام. أود أن أشكر مصر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة يوم أمس بشأن الإسهام الذي يمكن أن تقدمه عمليات حفظ السلام للحفاظ على السلام (انظر S/PV.8033) وذكرتنا قرارات إغلاق البعثات في هايتي وليبريا وكوت ديفوار بأهمية ضمان النظر في بناء السلام طوال دورة حياة البعثة، الأمر الذي يعني ضمان أن يكون هناك نهج على صعيد الأمم المتحدة برمتها منذ البداية، وأن تكون الأهداف الاستراتيجية للبعثة مبينة بوضوح عند إنشائها.

يسرني أننا تمكنا هذا الصباح من جعل هذا ممارسة والتأكيد على دعمنا لمجموعة واضحة من الأهداف الاستراتيجية في الصومال، عندما قمنا بالإجماع بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر S/PV.8035) واستجابة لهذا الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يمثل هذا تحولا هاما في التركيز بالنسبة للبعثة، حيث ستركز بعثة الاتحاد الأفريقي على انتقال المهام إلى قوات الأمن الصومالية والتخفيض التدريجي على مراحل في عدد القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

أود مرة أخرى أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، على العمل الذي قمتم به خلال الشهر، وأتمنى له كل التوفيق لإثيوبيا في الشهر المقبل، وأود أن أشكر اليابان على كل ما قامت به من عمل دؤوب بشأن أساليب العمل.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد مصر لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين ووأعضاء بعثاتهم، وأمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم.

كما اتقدم بخالص الشكر والعرفان لزملائي في البعثة المصرية لما قدموه وبذلوه من مجهودات مضنية خلال رئاستنا للمجلس في هذا الشهر، والتي لولاها ما كان استطعنا إنجاز ما أنجزناه. لقد كان هذا الشهر حافلا وتمكنّا فيه من تحقيق التوافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن نطاق اختصاصنا، كان آخرها منذ دقائق بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧))، وأمس بشأن التجربة الصاروخية لكوريا الشمالية (S/PRST/2017/16).

كما أنجزن عددا من المناقشات الهامة التي نعتقد أنها تمثل إسهاما مهما في الجهود المتواصلة لتطوير وتحسين أداء المجلس واستجابته للتحديات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين، خاصة في إطار جهود مكافحة الإرهاب، وتطوير منظومة الجزاءات وتعزيز مساهمة عمليات حفظ السلام في تحقيق استدامة السلام. وما كان لنا أن نفعل ذلك وحدنا أو دون العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية التي قدمها جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، علاوة على جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين، والتحريريين الذين أتقدم لهم بمنتهى الشكر والعرفان.

ونحن إذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى حظا سعيدا لوفد إثيوبيا خلال شهر أيلول/سبتمبر القادم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.